

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
تَفْسِيرُ آيَاتِ الْأَحْكَامِ - التاسِعُ وَالتِّسْعُونُ  
فِسْرُ الشَّيخِ أَرْبَعُ آيَاتٍ مِّنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ

عامة العلماء على أن سورة الأنفال مدنية، وقد نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر في السنة الثانية، وجاء عن ابن عباس أنه يسمىها سورة بدر كما في صحيح مسلم، ومنهم من قال في بعض آياتها أنها مكية وهي قوله تعالى (وَإِذَا يَمْكِرُ بِكَ الظِّنَنُ كَفَرُوا).

قال تعالى: (يَسْأَلُونَكُمْ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلْ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ).

النفل الزيادة، ونافلة الشيء ما زاد عنه، ومن ذلك نافلة القول ونافلة الصلاة، وهي ما زاد عن واجب القول وعن فريضة الصلاة، وتقول العرب نفلت كذا يعني زدتك، وتسمى العرب ولد الولد نافلة يعني زيادة بركة في العطاء للجد كما قال تعالى (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً).

وقد ثبت في نزول هذه الآية ما في مسلم من حديث مصعب بن سعد عن أبيه قال: نزلت في أربع آيات أصببت سيفا فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله نفلتيه فقال (ضعفه) ثم قام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم (ضعفه من حيث أخذته) ثم قام نفلينه يا رسول الله فقال (ضعفه) فقام فقال يا رسول الله نفلينه أجعل كمن لا غناء له؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم (ضعفه من حيث أخذته) قال فنزلت هذه الآية (يَسْأَلُونَكُمْ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلْ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ).

معنى الأنفال

والأنفال ما زاد عما في أيدي المقاتلين من مال وعدة، فهم وجب عليهم الجهاد بما في أيديهم، ثم رزقهم الله فوق ذلك من العدو ما لا يتصور، وكذلك فالمال المأخوذ

من الكفار زائد عن شريعة الله المفروضة وهي قتالهم وجهادهم فلم تكن الأنفال مقصودة بعينها ولا مطلوبة في القتال بنفسها.

وقد سمي الله المال المأخوذ من الكفار بأسماء منها الأنفال والغنائم والفيء والسلب، وبين هذه الأسماء عموم وخصوص من جهة اللغة وفي اصطلاح الشرع، وقد يطلق بعضها على بعض، ولهذا استعملت في بعض نصوص الوحي والأثر بما يفيد جواز كونها على معنى واحد بحسب السياق، كالفيء والسلب والنفل قد يسمى غنيمة باعتبار أنه عنم غنموه من الكفار، وكالغنيمة والفيء والسلب قد يسمى نفلاً، باعتبار كونه من المال الزائد عما في أيديهم عند قتالهم فامتن الله به عليهم، ومن هنا اختلف قول السلف والأئمة في تعين نوع المراد من الأنفال في هذه الآية :

**فمنهم:** من جعله في كل مال يأخذه المسلمون من الكافرين لو بغير قتال كالبعير الشارد والخيل الشاذ منهم إلى المسلمين، فجعلوا الزيادة هنا في المال ما لم يكن بقتال فكان نافلة فوق نافلة الغنيمة والغنيمة نافلة باعتبار أنه قدر زائد عما في أيديهم، فصارت الأنفال بمعنى الفيء عند الفقهاء، كما صار كل المال نفلاً، صح أن الأنفال هي كل مال مغتنم من الكفار بقتال أو غيره عن ابن عباس وجماعة من أصحابه.

وقد جاء عن ابن عباس حمل الأنفال على معنى خاص وهو ما يعطيه الإمام الغازى أو غيره من الغنيمة بعد قسمتها .

وقد امتن على المسلمين بحل الغنائم ولم تكن مباحة من قبل لأحد من الأمم، ولذا سماها الله نافلة لظهور أنها ليست فيمن قبلهم كذلك فجاءت زائدة على شريعة من سبق، كما في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم: وأحلت لي الغنائم ولم حل لأحد قبلى.

**ومنهم:** من جعل الأنفال الخمس، لأنه قدر زاد عن المفروض للغازي، وبهذا قال مجاهد وهو قول مالك.

**ومنهم:** من جعل الأنفال كل ما زاد من المال المضروب لبعض السرايا ما تزيد به على الجيش المقاتل خصيصة فيها من شدة بأس وخطورة مكان وتتبع للعدو وتربيص به، ويدخل في ذلك سلب القتيل، فسمى ذلك نفلاً لأنه قدر زائد عن الغنيمة التي يشاركون بها غيرهم، صح هذا المعنى عن ابن عباس، رواه القاسم بن محمد عنه أخرجه عبدالرزاق.

ويلحق بهذا المعنى كل زيادة يزيد بها الإمام لأحد من المقاتلين خصيصة استحق بها ذلك، فإنه يجوز للإمام أن يزيد العطاء للسرية أو للجيش أو لبعضهم خصيصة فيه لا مجرد الهوى والقربى، ففي البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل بُنْد فغنموا إِبْلًا كثيرة فكانت سهامهم اثنتي عشرة بعيراً أو أحد عشر بعيراً ونفلوا بعيراً بعيراً.

فجعل النافلة ما زاد عن سهامهم في الغنيمة، وذلك أن الأنفال هي كل إحسان وفضل فعله فاعل لأحد تفضلا منه عليه من غير أن يجب ذلك على الفاعل، وسمى ما أعطي فوق الغنيمة نفلاً لأنه قدر زاد به على غيره من الجيش .

**ومنهم** من خصص الغنيمة بما أخذ بقوة وغلبة وقتل وقهر للمشركين، وما خرج عن ذلك كالبعير الشارد والفرس الشاذ فكله نفل، صح هذا عن عطاء، وبه فسره أبو عبيد القاسم بن سلام .

وهذا قد يراد في الآية لا في جميع مواضع ما سماه الشارع نفلاً، فقد كانت الغنيمة تسمى نفلاً كما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال: قسم النبي صلى الله عليه وسلم النفل للفرس سهرين وللراجل سهماً.

**ومنهم:** من جعل الأنفال هي الخمس فقط، وجعلها معلومة قبل آية الغنيمة وأن السؤال كان عنها، صح هذا من مرسل مجاهد، رواه عنه ابن أبي جريح .

ومن نظر إلى معنى الأنفال وجد أن لها معنى خاص ومعنى عام كما ورد في المعنیان عن الصحابة كابن عباس وغيره، وأن معانی الأنفال تتحقق جمیعاً في كثير من النصوص من جهة اللغة وسياق الآيات، وإن كانت بعض سياقات الآيات والآحادیث تعین أحد هذه الانواع كالغنية بأنه ما أخذ بقتال، فذلك لا يخرجها عن دخولها بما تشتهر فيه من المعانی، كالنفقة والصدقة والزكاة والهبة والعطاء وكلها معانی تشتهر بمعنى وختلف كل واحدة عن الآخرى بنوع يختص بها، وقد يتافق بعضها مع بعض بالمعنى في بعض المواضع من القرآن كالنفقة والصدقة فهي شاملة لذلك كله في كثير من مواضع القرآن والسنة.

وروى أبو داود عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر " من فعل كذا وكذا فله من النفل كذا وكذا " قال فتقدم الفتیان ولزم المشیخة الرایات فلم يبرحوها . فلما فتح الله عليهم قالت المشیخة كنا رداء لكم لو انهزمتم لفتئتم إلينا فلا تذهبوا بالغنم ونبقى فأبو الفتیان وقالوا جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا فأنزل الله (يُسَأَّلُونَكُمْ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلْ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ) إلى قوله (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لکارهون) يقول فكان ذلك خيراً لهم فكذلك أيضاً فأطیعوني فإني أعلم بعاقبة هذا منكم .

وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر من الغنية بعض من لم يقاتل ولم يحضر القتال كعثمان بن عفان لأنه خلف بإذن رسول الله صلى الله عليه وسلم يمرض زوجته ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم وأعطى طلحة وسعيد بن زيد لأنه بعثهما يتبعسان على غير لقريش في طريق الشام، وهؤلاء مهاجرون وأعطى من الأنصار أبا البابا ابن المنذر لأنه خليفته على المدينة وعاصم والحارث بن حاطب والحارث بن الصمة وخوات بن جبير، وكل واحد من هؤلاء جعله النبي صلى الله عليه وسلم بهمة وربما نازل بعض الصحابة فيهم فأرادوا مثلهم.



وقد سميت الغنائم التي يغنمها المسلمون من المشركين في فتالهم أنفاساً لأنها لم تكن مطلوبة بعينها ولا مقصودة ب نفسها، فلم يُبعثوا جباهه ولا مغتصبين، وإنما داعين إلى الله ومرغمين للكافرين، فزادهم الله على ذلك المقصد هذا المال المغتنم، وفي هذا دليل على عظم المقصد في الجهد، وخطر قصور النية وضعفها في المجاهدين، فمن عرف الغاية والمقصد من القتال أقدم عليها لا على غيرها، ولم يمنعه عدم الغنيمة من الجهد، ولا يعلمه يُنشيء الجهاد ليغنم لأنها نافلة وزائدة امتن الله بها على المسلمين، وإذا تغيرت الأولويات وانقلب المقاصد تنازع الناس على الغنيمة وسفك بعضهم دم بعض لأجلها، وإذا أقتل المجاهدون على الغنائم فهذا علامة على ضعف الفهد وجعل المال أصلاً والإسلام نفلاً، والأصل أن الله حفظ الإسلام أصلاً والمال نفلاً، ولم يشرع الجهاد إلا لعلاوة كلمة الله وعصمة المسلمين ودمائهم بكسر شوكة الكافرين، وسفك المسلمين دماء بعض لأجل الغنيمة علامة ظاهرة على أن الغنائم ليست أنفاساً بل غaiات مقصودة استترت برفعه الإسلام وعلى شأنه، فالنفس دفين من مقاصد السوء يُظهره الطمع .

وقد كان بعض الصحابة ربما اختلفوا في الغنائم واشتكي بعضهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولكنهم لا يمانهم ما كانوا يتقاتلون ولا يتقطعون ولا يتفرقون عن جماعة واحدة إلى جماعات، رضي الله عنهم.

وقد تقدم مزيد كلام عن بعض العلل في تشريع الله للغنائم وتنفييل المسلمين لها وحرمتها على السابقين، عند قوله تعالى (**كتب عليكم القتال وهو كره لكم**) وعنده قوله تعالى (**فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة**) فلينظر .

ولما كانت الدنيا محل طمع والأطفال موضعًا للأثرة والتکثر بين الله أمرؤا أربعة:

**الأول: أن ملكها وفصالها وتقسيمها إلى الله ورسوله (قل لأنفال الله والرسول)، فلا تقسم بالهوى وميل النفس.**

**الثاني: فضل التقوى والأمر بها (فاتقوا الله).** وهو عام لقاسيم الغنيمة ومستحقها والمنازع عليها، فكل أحد يتقدّم الله فيما وجب عليه قوله، فالقاسم يعدل والأخذ يستعمل المال في حقه ويوضعه في موضعه ولا يرفعه فوق منزلته التي أنزله الله إليها فيكون غاية ومطلوباً أعظم من إعلاء كلمة الله، وكذلك يؤمر المنازع الطامع بما يزيد عن حقه أن يتقدّم الله في أمر الله وحكمه فلا يأخذ حق غيره وماله.

**الثالث: فضل الإصلاح والأمر به (وأصلحوا ذات بينكم).** لأن المال إما يصلاح أو إما يفسد، فإن أفسد ذات البين فيجب الإصلاح بين المتاباغضين لأجله، وبيان الحقوق وفصالتها بين المتحاقفين.

**الرابع: الأمر بطاعة الله وطاعة نبيه، (وأطِيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين)** لأن وجود الدنيا والمال مظنة لوجود الهوى المطاع والشح المتبوع.

**نسخ آية الانفال وإحكامها**

وهذه الآية أول ما نزل من أحكام الغنائم وجاء مزيد تفصيل بعد ذلك بقوله تعالى في هذه السورة **(وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَةُ وَلِرَسُولٍ .. الْآيَة)** وقد اختلف العلماء في آية الغنيمة هل ناسخة آية الانفال أم لا على قولين:

**القول الأول:** قالوا بالنسخ، صح هذا عن ابن عباس ويروى عن مجاهد وعكرمة، وبه قال أبو عبد القاسم بن سلام، وقد يسمى بعض السلف التخصيص نسخاً.

**القول الثاني:** قالوا بان الآيتين محكمتين، وحملوا آية الانفال على محامل:

**منها**: أنها مجملة وأية الغنيمة مفسرة مبينة لها، وكلاهما محكم، فكانت الغنيمة كلها إنفاذًا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جعل الله له منها الخمس نافلة والباقي للغزاة كما في آية الغنائم التالية، فآية الغنائم خصصت وما نسخت على هذا القول.

**ومنها**: أن السؤال عن الأنفال كان عن نافلة الخمس لا عن أصل الغنيمة، فجعلوا حكم الغنيمة معلوماً قبل ذلك بغير القرآن، وإنما يريدون النافلة من الخمس وعلى هذا لم تكن آية الأنفال منسوخة، كما روى ابن أبي ذئب، عن مجاهد: إنهم سأלו رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمس بعد الأربعه الأخماس، فنزلت: (يُسَأَلُونَكُمْ عَنِ الْأَنْفَالِ).

ولم يثبت أن الغنائم كانت خمس و معلومة الفصل في غزوة بدر قبل نزول آية الأنفال.

**ومنها**: أن الأنفال ما شذ من أموال المشركين بغير قتال كالبعير الشارد والفرس الشاذة، وكان سؤال الصحابة عن تلك الأنفال لا عن أصل الغنيمة، كما صح عن عطاء بن أبي رباح: (يُسَأَلُونَكُمْ عَنِ الْأَنْفَالِ) قال: يسألونك فيما شذ من المشركين إلى المسلمين في غير قتال، من دابة أو عبد أو أمة أو متاع، فهو نفل للنبي صلى الله عليه وسلم يصنع به ما يشاء.

وإنما رجح بعضهم النسخ لأن الله قسم الغنيمة بعد آية الانفال وأية الأنفال جعلت المغنم كله لله ورسوله ملكاً وهذا لا يجعل فيه لغيرهم حقاً مقوساً محدوداً، وكذلك فإن في آية قسمة الغنيمة الآتية تقسيم للفنيمة وجعل خمسها لله ولرسوله ولذى القربى والتامى والمساكين، ولا محل فيها لنفل الغازي إلا من الخمس.

والائمة الأربعه يتتفقون على أن حكم النفل محكم في ذاته، وإنما خلافهم بينهم من الموضع الذي يأخذ منه الأمير النفل فيخصص به أحداً هل يكون من أصل الغنيمة أي قبل قسمتها، فينفل المستحق ثم تخمس أو يخرج

**الخمس وينفل من الأربعة أخماس أم تخمس ويُعطى مستحق النفل من الخمس أو من خمس الخمس على أقوال :**

**الأول:** قالوا بأن النفل يكون من أصل الغنيمة قبل خميسها وتقسيمها فينفل الإمام من شاء ثم يقسمها، بهذا يقول من أخذ بظاهر آية الأنفال وأحکمها كالأوزاعي وأحمد وغيرهما.

**الثاني:** قالوا بأن النفل يكون بعد قسمة الغنيمة ويكون في الخمس، وبهذا يقول الجمهور، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم في محل النفل من الخمس، هي يكون من جميع الخمس فللأمير حق بتنفيذ كله، أم لا يحق له إلا التنفيذ من خمس الخمس الذي هو (للله) فقط، على قولين:

ذهب الجمهور، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة في أحد قوله أن محله الخمس كله، فللأمير أن ينفل منه ما شاء ولو كاملاً.

وحكم النفل عند الجمهور حكم السلب يأخذ القاتل سلب المقتول ولا يدخل سلبه في الغنيمة .

وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نفل بعدهما خمس الغنيمة، ففي البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل بحد فغنموا إبلًا كثيرة فكانت سهامهم اثنى عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً ونفلوا بعيراً بعيراً.

وفي مسلم قال ابن عمر: نفلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى نصيبنا من الخمس فأصابني شارف.

وقد روى البهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفل قبل أن تنزل فريضة الخمس في المغانم فلما نزلت الآية ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه ترك النفل الذي كان ينفل وصار ذلك إلى خمس الخمس من سهم الله وسهم النبي صلى الله عليه وسلم.



ومن هذا الطريق قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ما لى ما أفاء الله عليكم  
إلاخمس وهو مردود عليكم) رواه النسائي وله شاهد من حديث عبادة.

وبهذا كان يقول جماعة من الصحابة كما ثبت عن ابن سيرين أن أنس بن مالك : كان مع عبيد الله بن أبي بكرة في غزوة غزها فأصابوا سبيا فأراد عبيد الله بن أبي بكرة أن يعطي أنسا من السبي قبل أن يقسم فقال أنس لا ولكن أقسم ثم أعطني من الخمس. رواه الطحاوي والبيهقي.

والقول الآخر لأبي حنيفة: أن النفل يكون من خمس الخمس، وما زاد عن ذلك فليس للإمام حق فيه.

**القول الثالث:** قالوا بأنه يخرج خمس الغنيمة ويكون النفل من الأربع  
أخماس الباقيه. ينفلون منها بحسب من يستحق نفله. ثم تقسم.

ومن العلماء من جعل النفل والغنيمة للإمام إن شاء خمسها وإن شاء  
نفله كله. فجعل الآيتين محكمتين وهي كالخيار للإمام. تسبب هذا إلى  
النحوي وعطاء ومكحول وقال به بعض المالكيه حكاه المازري عنهم، وذلك  
أن الله تعالى ذكر في آية قسمة الغنيمة الخمس وجعله لله ولرسوله ولذي  
القربى واليتامى والمساكين. وسكت عن الباقي والسكوت مشعر بالتخير  
 وأنها للإمام، ونسبة هذا القول لمكحول وعطاء والنحوي بإطلاق غلط.  
فالمروى عنهما ما رواه عمرانقطان عن علي بن ثابت قال: سألت مكحولا  
وعطاء عن الإمام ينفل القوم ما أصابوا قال: ذلك لهم.

وبنحوه رواه منصور عن النحوي.

روايه ابن أبي شيبة.

وهذا إن صح عن مكحول وعطاء للكلام في عمران، فهو فيما تصيبه  
السرية بنفسها فينفدهم الإمام إياه لا ما يصيبه جميع الغزاة فينفده  
الإمام كله من شاء منهم، فهذا خلاف ما عليه عاممة السلف وظواهر  
الآدلة، والله سكت في آية الغنيمة عن الباقي منها للعلم به وذلك انه



للغامين المذكورين في أول الآية (واعلموا أنما غنمتم من شيء) وهو قوله تعالى (ورثه أبواه فلأمه الثالث) وسكت عن الأب يعني أن له الباقي وهو الثالث باتفاق لا أن يرجع لغيره كبيت المال.

واما ما يحتج به في ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك مال فتح مكة وأنه لم يأخذه فلأنها فتحت عنوة، واما إعطاء النبي الأقرع بن حابس وأصحابه يوم حنين مئة مئة، فقد يكون مال حنين كثير وكان خمس النبي كثير فاعطاهم منه، وقد يكونون عوضوا بشيء لا يعوضه أحد بعده وهو أعظم مغنم وهو قرب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم كما قال: (أما ترضون أن يرجع الناس بالدنيا وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيوتكم).

خرجه مسلم.

وليس لأمير أن يقول بجنته مثل ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم بجنته، وهذا دليل على خصوصيته في مثل هذه الحال.

قال تعالى (كَمَا أَخْرَجَنَّ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَائِنًا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يُنْظَرُونَ)

كان في نفوس بعض المؤمنين كره لقاء قريش، فأمضاه الله وحقق لقاء المؤمنين بالشركين، وفي هذا أن الأحكام لا تثبت بكرامة النفوس ونفورها، وأن للنفس كرها ونفوراً طبعياً لا أثر له على الأحكام، وهو ما لا يؤخذ به المؤمن ما لم يعارض الحق الصريح بعد جلائه بقوله أو فعله.

وإذا وجد كره لقاء المشركين من بعض الصحابة فذلك من غيرهم من باب أولى، وذلك لما جبت عليه النفوس من كراهة فقد الأهل والولد والمال وحب الحياة.

وقوله تعالى (**أَخْرُجْكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ**) فيه أنه ليس لأحد أن يترك  
المجاهد لأجل شيء أجراه الله على نبيه، وهو حب البيوت وما فيها من مال  
وولد وزوجه.

وقد يكون من بعض المؤمنين جدال في الحق وذلك لدعاوى كامنة من حب  
الدنيا، كما في قوله تعالى بعد ذلك (**يَحَاذِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ**).

والحق هو القتال، فـ**سَمِعَ اللَّهُ الْقَاتَلَ حَقًا** لأن به يتحقق الله الحق ويبطل  
الباطل كما يتحقق باللسان فيتحققه بالسنن كذلك.

قال تعالى (إِذْ يُغَشِّيْكُمُ الْتُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً  
**لِيُظَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذَهِّبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيُرِبِّطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ  
الْأَقْدَامَ**).

في هذه الآية دليل على أن الأصل في الأعيان الطهارة، فالله بين طهورية ماء  
السماء، وبين أنه يظهر الناس به، ومعلوم أن ماء المطر ينتفع منه الناس  
بعد نزوله في الأرض والأبار والأوابي والغدران والأنهار فهو يصيب الأعيان  
غالباً قبل انتفاع الناس به فلما بين الله أنه يظهرهم به مع مروره على  
أعيان مختلفة دل على أن الأصل فيما يمر عليه الماء أنه ظاهر من شجر  
وحجر ووبر وتراب ومعدن وغير ذلك.

وقد حكى الإجماع على أن الأصل في الأعيان الطهارة غير واحد.